



الجلسة ٤٩٢٧

الخميس، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس:	السيد دي لا سابلير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كتنغهام

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

### الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد دانييلو توك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد توك إلى شغل مقعد حول طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمتع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد دانييلو توك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وأعطي الكلمة الآن.

السيد توك (تكلم بالانكليزية): شهد الشرق

الأوسط، منذ أن قدمت الأمانة العامة آخر إحاطة إعلامية لمجلس الأمن، زيادة في العنف والخسائر في الأرواح والمعاناة. وفي الوقت نفسه، تظل نافذة الفرصة الصغيرة لتحريك عملية السلام من جديد، التي وصفها السيد رود - لارسن في الشهر الماضي، مفتوحة.

وفي أعقاب التفجير الانتحاري الذي وقع يوم الأحد الماضي، ألغى رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون الاجتماع الذي كان مزعما عقده مع قريع رئيس الوزراء الفلسطيني. ونحث الرجلين على الاجتماع. فلن ينكسر الجمود الدموي

الذي اتسمت به عملية السلام مدة أطول مما ينبغي إلا إذا اجتمع الطرفان على أعلى مستوى وبدأ العمل معا لتنفيذ خارطة طريق المجموعة الرباعية. فشرآكتهما هي القاعدة الأساسية التي يجب إرساء عملية السلام عليها. ونأمل أن يحدد موعد جديد للاجتماع في المستقبل القريب جدا.

ومن الأهمية بمكان أن يسلم الطرفان كلاهما بأن هدف الذين ينفذون هجمات مقيتة مثل التفجيرين الانتحاريين الأخيرين هو أن يسود المسرح مخططهم لأعمال العنف وليس عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولا مفر أمام من يبتغون إنهاء عشرات السنين من الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أن يثابروا على جهودهم في وجه العنف والإرهاب.

وعلى الرغم من تصاعد العنف، ما زالت إمكانية إحلال السلام قائمة. ولقد حظي الإعلان السار الذي أصدره رئيس الوزراء شارون لقراره بسحب الوجود الإسرائيلي من قطاع غزة باهتمام كبير في الفترة المستعرضة. ويمكن أن تمثل تلك المبادرة المقترحة إسهما إيجابيا في السعي إلى السلام. ولكي يحصل الانسحاب على دعم واسع من المجتمع الدولي، ولكي تتعزز إمكانيات نجاحه، ينبغي أن تتوفر فيه أربعة عناصر.

أولا، ينبغي القيام به كجزء من خارطة طريق المجموعة الرباعية التي ما برحت، رغم عدم تنفيذها، الخطة الوحيدة التي يوافق عليها الطرفان والاجتمع الدولي. ثانيا، يجب أن يتم في إطار تشاور وشراكة مع السلطة الفلسطينية - الشريك الوحيد في هذا العمل. ثالثا، ينبغي أن يكون الانسحاب تاما وكاملا. وأخيرا، ينبغي أن ينظر إليه الجميع على أنه خطوة أولى نحو الاستجابة إلى نداء الأمم المتحدة الموجه إلى حكومة إسرائيل بأن تنهي احتلالها، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨

عن حماية أرواح المدنيين في الأراضي التي تحتلها. وعليه، ففي أعقاب عملية نفذت يوم ٧ آذار/مارس في منطقة مكتظة بالسكان في قطاع غزة، وأودت بحياة ١٤ شخصا - بمن فيهم عدد من الأطفال - دعا الأمين العام حكومة إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي لتفادي وقوع أي خسائر بين المدنيين والكف عن استخدام القوة المفرطة في المناطق المكتظة بالسكان. ونود أن نؤكد مجددا على ضرورة أن تتوقف تلك الأعمال.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير كذلك استمرار الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين. ففي ٢٢ شباط/فبراير، فجر مهاجم انتحاري قبلة على متن حافلة في القدس مما أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص وإصابة أكثر من ٦٠ آخرين. وفي ١٤ آذار/مارس، أدى هجوم انتحاري مزدوج في أشدود إلى مصرع عشرة أشخاص على الأقل وجرح ١٦ آخرين.

ونكرر إدانتنا لهذه الهجمات بأشد لهجة. فما من قضية يمكن أن تبرر مثل هذه الأعمال. وندعو السلطة الفلسطينية إلى أن تتحمل مسؤوليتها الأمنية بموجب خارطة الطريق. ولا بد أن يُقدم من يخطط للأعمال الإرهابية أو ينفذها أو يسهل ارتكابها إلى العدالة.

ونهب السلطة الفلسطينية أن تتصدى للتحديات الأمنية. فإصلاح الخدمات الأمنية التابعة للسلطة، وهو ما تطالب به خريطة الطريق، أمر ضروري من أجل السلام.

ولا تزال الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتأثر بشدة وبشكل سلبي جراء التدابير الأمنية الإسرائيلية. والأحوال المعيشية للفلسطينيين، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والغذاء وفرص العمل، قد تدهورت على نحو خطير بسبب القيود التي تفرض على التنقل، والتوغلات العسكرية، وهدم البيوت،

والأهمية. يمكن في هذه المرحلة، أن تقدم حكومة إسرائيل جدولا زمنيا للانسحاب.

واجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في ١٠ آذار/مارس في واشنطن العاصمة، لمناقشة الانسحاب المحتمل من قطاع غزة والقضايا الأخرى ذات الصلة في المنطقة. واتفقوا على العمل من أجل الإعداد لاجتماع الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية خلال الأشهر القليلة المقبلة، كما ناقشوا السبل الكفيلة بتنشيط تلك المجموعة وعملية خارطة الطريق المنبثقة عنها في ظل الوضع الراهن. ويكتسي تنشيط تلك المجموعة الأهمية، شأنه شأن إسهام بلدان المنطقة. ونحن نحیی الجهود الدؤوبة التي تبذلها مصر في هذا الصدد.

وكل هذه الجهود تُبذل في الوقت الذي يتواصل العنف بلا هوادة. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن، لقي ١٠١ شخص حتفهم نتيجة لهذا الصراع - ٨٠ من الفلسطينيين و ٢١ من الإسرائيليين. وبذلك يرتفع عدد القتلى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٩٤٦ إسرائيليا و ٢٤٥ فلسطينيا.

لقد تزايد عدد ضحايا العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة خلال الأشهر الأخيرة. ويقلقنا على وجه الخصوص عدد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، الذين يسقطون قتلى أو جرحى خلال تلك العمليات. وفضلا عن ذلك، قامت إسرائيل بعمليات قتل دون محاكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونود أن نؤكد مرة أخرى على معارضتنا لهذه الأعمال غير القانونية وندعو حكومة إسرائيل إلى الكف عن هذه السياسة، التي كثيرا ما أفضت إلى قتل أو إصابة عابري السبيل من المدنيين.

إن من واجب إسرائيل أن تحمي مواطنيها من الهجمات الإرهابية التي تنطلق من قطاع غزة والضفة الغربية. وتقع على عاتقها مسؤولية موازية بموجب القانون الدولي

الإسرائيلية حتى ١٧ آذار/مارس فترة التجميد لتشييد جزء من الجدار في شمال شرقي القدس، لبحث العرائض المقدمة من ثماني قرى فلسطينية. وفي هذا الأسبوع، أمرت المحكمة الحكومة بالرد على ادعاءات المتمسكين بأن الجدار العازل يلحق الضرر بالقرويين الفلسطينيين. ووافقت الحكومة على تعديل خطط معينة وعلى التفاوض مع القرويين الفلسطينيين بشأن خطط أخرى. وأعضاء مجلس الأمن على علم أيضا بالإجراءات الجارية حاليا أمام محكمة العدل الدولية، التي تنظر في فتوى بشأن مسألة الجدار العازل.

وشرعت السلطات الإسرائيلية في ٢٢ شباط/فبراير بإزالة ثمانية كيلومترات من الجدار تعزل قريتي باقة الشرقية ونزلة عيسى عن بقية الضفة الغربية. وأزيلت ثلاث بوابات، بما فيها بوابة زراعية في زيتا، بما يسمح للمزارعين بحرية الوصول إلى أراضي المنطقة. ونحن نرحب بهذا التطور، ولكننا نكرر نداءنا إلى حكومة إسرائيل بالإحجام عن بناء الجدار العازل على الأراضي الفلسطينية.

وفي جنوب لبنان، ما زلنا قلقين إزاء قيام حزب الله بزرع أجهزة تفجيرية مرتجلة على الخط الأزرق بالقرب من قرية رميا، حاولت قوات الدفاع الإسرائيلية إزالتها في كانون الثاني/يناير وأخفقت. ويشكل وضع أجهزة تفجيرية مرتجلة على الخط الأزرق تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فهذه الأجهزة خطيرة ويمكن أن تزعزع استقرار المنطقة. كما أنها تشكل تهديدا مباشرا لجنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وللسكان المحليين على كلا جانبي الخط. والقوة المؤقتة والممثل الشخصي للأمين العام لجنوب لبنان يواصلان متابعة هذه المسألة مع السلطات اللبنانية.

كما أن الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني لا تزال تبعث على القلق. ففي ١٠ آذار/مارس، أصدر الممثل الشخصي للأمين العام بيانا

لا سيما في رفح، حيث أصبح زهاء ١٠.٠٠٠ فلسطيني بلا مأوى.

ومع استمرار الأزمة دون هوادة، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) قد تضطر عما قريب إلى خفض أنشطتها الطارئة بصورة جذرية نتيجة للانخفاض الحاد في تمويل الطوارئ. فمن أصل مبلغ ١٩٣ مليون دولار المطلوب كتمويل طارئ في عام ٢٠٠٤، تم التعهد بتقديم ٤٥ مليون دولار فقط حتى الآن، وآفاق تلقي مزيد من الإسهامات تبدو غير مؤكدة. إن أعمال الإغاثة المكثفة التي قامت بها الوكالة حتى الآن كانت ضرورية بالنسبة لـ ١,٦ مليون لاجئ فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يتلقى ١,١ مليون منهم مساعدات غذائية طارئة من أونروا. وأي تراجع آخر في توفير الغذاء والمساعدات الطارئة الأخرى سيؤدي على نحو سريع إلى مزيد من التدهور المساوي في المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية المتردية بالفعل.

وما زالت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية مستمرة. ففي كانون الثاني/يناير، وطبقا للسلطة، انخفضت العائدات إلى أقل من المتوسط الشهري السنوي لعام ٢٠٠٣. ولقد عوضت أموال المانحين تراجع العائدات هذا. وكما أشرنا من قبل، كان التصور في البداية لدعم المانحين أنه مساعدة إنمائية إلى حين إقامة دولة فلسطينية. ولم يخطر ببال المانحين تقديم مساعدة طويلة الأجل للميزانية بغية الإبقاء على السلطة. ولكن الصراع المستمر غير كثيرا تلك التوقعات الأولية.

وأثناء معظم الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تشييد الجدار العازل في الضفة الغربية وما يتصل به من تسوية للأرض بخطى سريعة في أقسام محيطية بالقدس ورام الله. ولكن في الأسبوع الماضي مددت محكمة العدل العليا

في الإحاطة الإعلامية الأخيرة تكلم السيد رود - لارسن عن سنوح فرصة سلام أخرى للأطراف. وأكرر دعوته إلى توخي جدية المقصد في تنفيذ خارطة الطريق من قبل الأطراف وكذلك من قبل المجتمع الدولي. ونحن أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الشركاء الذين تتألف منهم المجموعة الرباعية، يجب أن نعمل كل ما في وسعنا لمساعدة الأطراف على العودة إلى طاولة التفاوض. ونأمل أن تبرهن مبادرة الانسحاب من قطاع غزة، التي أقرها الكنيست الإسرائيلي في وقت سابق من هذا الأسبوع، على أنها خطوة جسورة ضرورية لتحريك عملية السلام من جديد.

وكما قلنا في الشهر الماضي، ثمة حاجة ملحة لمعالجة هذه المشكلة. وما زال العنف يحدد الكثير من الأرواح. وإنه لمن مصلحتنا جميعاً - الإسرائيليين والفلسطينيين وكل أعضاء المجتمع الدولي - أن نعمل بسرعة وبإخلاص لتنفيذ خارطة الطريق بغية تحقيق سلام عادل دائم شامل استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد دانييلو ترك على إحاطته الإعلامية الوافية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

ينتقد هذه الأعمال، بعد تسجيل ستة انتهاكات جوية. كما تم تسجيل سبع طلقات نيران مضادة للطائرات أتت من الجانب اللبناني للخط. ولا بد من حث كلا الجانبين على الامتناع عن هذه الأنشطة، التي يمكن أن تفجر أحداثاً، ويمكن أيضاً في حالة إطلاق ذخيرة حية أن تشكل خطراً على الأرواح البشرية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، تم حل مشكلة المهاجرين العراقيين الأكراد المقيمين بصفة مؤقتة عند معبر الناقورة من خلال اتفاق الأكراد على الانتقال الطوعي إلى موقع آخر داخل لبنان وعلى الانتظار هناك إلى حين إعادتهم إلى وطنهم العراق. ونفذت هذا الانتقال قوات الأمن الداخلية اللبنانية بالتشاور مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والممثل الشخصي للأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد تسلم اللواء ألين بيليغريني منصبه كقائد للقوة في ١٨ شباط/فبراير. ونحن نرحب به ونتطلع إلى العمل معه لتنفيذ الولاية الصادرة عن مجلس الأمن في جنوب لبنان.

الحالة في الجولان تظل هادئة. وفي هذه المرحلة يواصل الرئيس الأسد التمسك بعرضه باستئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل. ويحدونا الأمل أن تغتنم إسرائيل هذه الفرصة. ومما يتسم بالأهمية أن يبدأ الطرفان قريباً في العمل صوب اتفاق سلام يستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).